



بالإضافة إلى ما يجعل نفسه حيويًا، ولكنه يتردد منه عند تأنيده بسبب الحزن من البقاء في المكان
ببعض الأماكن التي ينبغي راحته الرعية له .

١٨ القوانيـة برأيه هي التي تولد هذا منسوب رسله ، راداً ما دبت العوضه ، القادريه صبيـاً ما

منه يوم ٢٣ الأبريل من يوم يعرف عليه الإصلاح .
الحجـه عليا سلك من نظام الحكم الجمهوري إلى الإبيـة الطوريـة ، الرومانيـة القديمة في كتابه لطايفات . لقد ما به عليا سلك
مؤقتاً بالديمقراطية وبغير ما اضطر إليه ، ولكن لا يصلح إلا للشعب ، لم تفسد ، والحمل بالاملاء
الفاضله ، بينما الدوله الساعده تحتاج إلى حكم اسيداري ليطلق ثم عهد للديمقراطية .

يرى عليا سلك انه الهدف من السياسة هو المحافظة على قوة الدوله ، ومقاييس ليحيا عنه هودى

القوة التي وصلت إلى الدوله .

برأيه القانيـة تير بالرسليه ، المهم لتحقيق الغرض سراً ، فالكام محبب استخدام كانه الوسيلة في الإصلاح في وقت

الإصلاح فيه . لأنه يحتاج الغرض من السياسة لم ، لكنه يتم بعد إصلاحه فقط . الحقيقه ان عليا سلك لم

يدع (١) إلا إصلاحه ، بل على الدوله ان تقدم الاعمال ، اصلاحية . وهذا الشعب ان العالم اعطى مانه

من انه يكون مبادئ إصلاحيه لا من المائضه الدوله ، فغرضها ان تكون مبادئ مائضه ، المبدأ ، المبدأ ، المبدأ

منه لانه كما نرى الحركه ردياً . اذا ودره ما به رأيه في كيفية سير الحقيقه من خلال الملائم
الواقعيه عند عليا سلك ليست بعيدة عما هيها ، الدائيه لدعم توقعه في الدوله السوداء

عنوانه: **مبادئ القانون**

لما سمي علاقه مبادئ القانون بالدين لنا من انه نعرف القانون اولاً
القانون هو عباره عن مجموعه من القواعد المكتوبة التي تنظم العلاقات الاجتماعيه وسلوك الافراد في
المجتمع وان كل مخالفه يستلزم جزاء من هذه الساعده فربما لتخصيص الكمال الى اوراق الزام
على طاعتها لا نظام المجتمع. فالمعطيات الخصوصيه تؤثر في كل مباشر في الواقع السياسه وبتأثير معطياته
لك في النظام السياسي بالايجاب والتدبير مجموع قواعد حقوقه يرسم هذه القواعد دورها اطار
عمل سياسة الدولة وتحدد الامور التي تحكم عملاً. ومثل النظام السياسي، هذا هي الجوانب
من جهة اخرى. انه الدستور الذي يتكون من هذه قواعد قانونيه يوزع الصلاحيات على المؤسسات
الرئيسيه في الدولة. وذلك بعد تحديد وظائف كل من سوا امانت شرعيه لتنفيذها ووضايفه
انه الدستور يحدد العلاقات التي تربط هذه المؤسسات فيما بينها وفي هذه العلاقات يحدد نوع
النظام السياسي (برلماني، رئاسي، ملكي) المايه ذلك من طريق اختيار النظام
بالاستقبا اربالوراثته ومنه يتحدد مدى مشاركة الشعب في السلطة فقلنا اننا نرى اطاره
ادامتيه ادي. انه ما عدا اللب المبادئ فيما يحدد ما الدستور. وذلك بعد تحديده صلاحيات
كل مؤسسات الدولة وخصائصها فيما يتعلق بالدستوريات. فالحجم الدائم الاستايفه ونظام الاقتراع والامر
الايجابيه المختلفه باستخدام الامانه وصفه النظامين والامانه من اساسي في هذه
الكائنات. وهي التمثل في شكل الجماعات، وخصائصها السياسية. ان القواعد المكتوبة تحدد
هذه دراجات المواضع ثمة الدولة. وبما ان هذا سطح السلم السياسي بطريقه لا كانت اثار
الوجه. وخصائصه الاساسية الاستوار والامان الاجتماعيه. والقضاء في الشاخصات الاجتماعيه. بقدره ايضا
القواعد المكتوبة القانونيه الذي يحدد الامان بغير هذه الامان الدولة من الامان ان ينظم هذه العلاقات في
اوتان السلم الحربي، وكيفيه طائفي المصلح الدوله الى هي هيرالديا من حيث هي
العلم آيات في طائفي القوم. اننا نرى ان هذه القواعد القانونيه التي يحددها تسمى العلاقات
التي تدق بين الافراد الجماعات. وفي الامان المصيده القريب للدار ومختلف شرائعهم
نظم اثار المعطيات التي في القواعد من الامان الذي هو الذي في ١٨٩٧ القواعد العامه
الارطاميه، هذا مبالا حواسيه وتخطيطه لبرالديه، الثورة الرضيه ١٩١٧ القواعد الارطاميه ليعرفيه، هذا
محلها تواسيه اسرالديه.



١٩٥٤
الذي يقوم عليها النظام الديمقراطي: ١٥ د - ١٢ (درهماً لكل تعداد ١٢)

- ١- الانتداب العام
- ٢- تحديد وظائف المؤسسات وملاحيات النظام الذي يباينوه السلطة.
- ٣- التقيد بالاصول المنبجعة في تأليف الكليات واستاؤها.
- ٤- الفصل بين السلطات.
- ٥- الانتداب بالحرية العامة، الحكومة، الإدارة.

مقرر دولة ١٩٥٤

١٥ د - ١٢ (تلكه يكر ١٥)

- ١- الحرة العام
- ٢- الوصول الى السلطة، التفرؤ
- ٣- تحقيق المصالح المشتركة.
- ٤- تحقيق السلام والوئام، الوفاء.
- ٥- تحقيق الرضا، الرضا، العادة.
- ٦- حل الخلافات بالهدوء السلمي.
- ٧- الحب على الحقيقة.
- ٨- المراجعة المستمرة للمحبات.
- ٩- تحقيق الشائبة الربانية.
- ١٠- تلوته روح المواطنة.
- ١١- الانتداب للوظائف.

الحرة العام: مما لا شك فيه ان الحرة العام من اهم اهدافها ان لا تكون حرة على حد نفسه هو المحور الاساسي للدراسة السياسية في العصر الحديث، اذ انما استطاع ان يحدث التغيير في تلك هو كصنوع الحرة، رسة الفضله، فالغاية وما الى امانة الدبة الفاضله وتبنيها من قبلنا، انما جلدته بقولنا انما هي صالحة الحرة العام وقد هي غير صالحة، صرنا، انما الحرة العام.

١٥



